ردمد
٢٥١٨-٩٢٧١
ردمد الالكتروني
٢٥١٨-٩٣٦٠

ديوان الوقف السني
العتبة العباسية المقدسة
قسم الشؤون الفكرية والثقافية
مركز الدراسات الافريقية

مجلة دراسات افريقية

مجلة فصلية محكمة
تعنى بشؤون القارة الافريقية
تصدر عن مركز الدراسات الافريقية

العدد
الثالث والعشرون
المجلد الثالث
ذي الحجة ١٤٤٧ هـ
حزيران - ٢٠٢٦ م

مجلة دراسات إفريقية

Journal Homepage: http://studies.africansc.iq/
ISSN: 2518- 9271 (Print) ISSN: 2518- 9360 (Online)

أعضاء هيئة التحرير

ت	الاسم	التخصص	الجامعة	الدولة
١	أ.م أمجد زين العابدين طعمة	علاقات دولية	الجامعة المستنصرية	العراق
٢	أ.د. ذاكر محي الدين عبد الله	تأريخ إفريقيا	جامعة الموصل	العراق
٣	أ.د. نوار جليل هاشم	علاقات دولية	الجامعة المستنصرية	العراق
٤	أ.د. محمد محمار جي	تاريخ إفريقيا	الجامعة الإسلامية بمنيسوتا	الولايات المتحدة
٥	أ.د. عبد الله الفيكي البشير	تاريخ إفريقيا	جامعة الخرطوم	السودان
٦	أ.د. أحمد عبد الدايم محمد	تاريخ إفريقيا	جامعة القاهرة	مصر
٧	د. ياسر محمد العبيد	الاقتصاد الإفريقي	جامعة إفريقيا العلمية	السودان
٨	د. أبو بكر فضل محمد	باحث في الدراسات الإفريقية	مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الاحمر	السودان
٩	أ.م.د. إبراهيم برمة أحمد	الحضارة الإسلامية	جامعة الملك فيصل	تشاد
١٠	أ.م.د. سايو بابا دينى	دراسات إفريقية	جامعة الهدى	بوركينا فاسو
١١	أ.م.د. سعيد ناسرى برونغوا	الحضارة الإسلامية	جامعة الزيتونة	تونس
١٢	أ.م.د. نافع جميل خلف الهلال	العقيدة والفكر الإسلامي	جامعة الكوفة / كلية التربية الأساسية	العراق
١٣	د.عبدالوهاب الطيب بشير	علوم سياسية	مركز البحوث والدراسات الإفريقية – جامعة إفريقيا	السودان
١٤	أ.م. عماد الدين حسين بحر الدين	الدراسات الإستراتيجية	الزعيم الأزهري/ معهد البحوث والدراسات السودانية والدولية	السودان

المجلد الثالث
العدد الثالث والعشرون

مجلة دراسات إفريقية

شهر ذو الحجة ١٤٤٧هـ
حزيران ٢٠٢٦م

volume 3
Issue 23

Journal of African Studies

Dhul-Hijjah 1447
June . 2026

المحتويات

الانتخابات العامة في تنزانيا ٢٠٢٥م قراءة في المشهد السياسي	بدر الدين رحمة محمد علي	٢٣
العلاقات المغربية الموريتانية في ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية في المدّة من ١٩٥٦-٢٠١١م	آدم محمد حسن ابكر كبس	٥١
الموقف الإثيوبي من توزيع الأملاك الإيطالية بشرق أفريقيا: دراسة في الدبلوماسية الإفريقية الناشئة (١٩٥٠-١٨٨٩)	عمار أبكر محمد إدريس	٦٩
الأمن المائي في أفريقيا والقانون الدولي العام	يحيى حسن جديع صفاء خليل كاظم	١٠٣
بوكو حرام: رؤية في النشأة والقدرات وسبل المواجهة	عبـدهـ مختـار موسى	١٢٥
دبلوماسية الشراكة: دراسة في التوجه الصيني تجاه أفريقيا	امجد زين العابدين طعمة غسان كريم مجذاب	١٥٧

المجلد الثالث
العدد الثالث والعشرون

مجلة دراسات إفريقية

شهر ذو الحجة ١٤٤٧هـ
حزيران ٢٠٢٦م

volume 3
Issue 22

Journal of African Studies

Dhul-Hijjah 1447
June . 2026

الشرعية السياسية وتحقيق الاستقرار في دول القارة الأفريقية	مهند عبد الواحد النداوي	١٩١
تاريخ نشأة نظام الحواكير في دارفور وتطورها(٢٠٠٨ – ٢٠١٨م)	حنان عبد الرحمن عبد الله التجاني حافظ عمر محمد عمر	٢٢٣
قناة موزمبيق: الأمن البحري في مواجهة القرصنة والصراع الجيوسياسي	تامر سامي	٢٤٥
حرب السودان وتداعياتها الأمنية على الدولة الليبية ٢٠٢٣-٢٠٢٥م	محمود عبد السلام الدالي سعيد علي كوزي إدريس علي إدريس مخلوف	٢٧١
شخصية العدد: كوامي نكروما: سيرة قائد التحرر الإفريقي وبناء الدولة الغانية	حيدر جواد كاظم جاسم الشافعي	٣١٣
عرض كتاب: داخل أفريقيا، تأليف: جون جنتر	لؤي جمعة فاضل	٣٢٥

الأمن المائي في أفريقيا والقانون الدولي العام

مجلة دراسات إفريقية

Journal Homepage: http://studies.africansc.iq/
ISSN: 2518- 9271 (Print) ISSN: 2518- 9360 (Online)

الأمن المائي في أفريقيا والقانون الدولي العام

م.د. يحيى حسن جديع
دكتوراه في القانون الدولي –
جامعة الإسراء/ كلية القانون
yahya@esraa.edu.iq

م.د. صفاء خليل كاظم
دكتوراه في القانون الدولي
جامعة الإسراء/ كلية القانون
safaa@esraa.edu.iq

تاريخ الاستلام:
٢٥/ ٤/ ٢٠٢٦

تاريخ القبول:
٣٠/ ٤/ ٢٠٢٦

تاريخ النشر:
١/ ٦/ ٢٠٢٦

الكلمات المفتاحية:
الأمن المائي، القانون الدولي، الموارد المائية المشتركة، نهر النيل، التنمية المستدامة

المجلد الثالث العدد (٢٣)
شهر ذو الحجة – ١٤٤٧هـ
حزيران ٢٠٢٦م

ملخص البحث:

يُعَدّ الأمن المائي في أفريقيا من أبرز القضايا الاستراتيجية التي تمسّ التنمية المستدامة والاستقرار الإقليمي في القارة. فالقارة الأفريقية تمتلك أكثر من ستين نهرًا عابرًا للحدود، مما يجعل التعاون بين الدول المشاطئة ضرورة ملحّة لتجنب النزاعات وضمان الاستخدام العادل والمنصف للموارد المائية. يتناول هذا البحث الإطار القانوني الدولي المنظم للمياه في أفريقيا، مع التركيز على اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧ الخاصة باستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، بالإضافة إلى الاتفاقيات الإقليمية الأفريقية. كما يناقش البحث التحديات التي تواجه تطبيق قواعد القانون الدولي على واقع الأحواض المائية المشتركة، مثل نهر النيل، ويقترح حلولًا قانونية ومؤسساتية لتعزيز الحوكمة المائية في القارة.

Water Security in Africa and Public International Law

Dr. Yahya Hassan Jedia
– PhD in International Law
Al-Esraa University
College of Law
yahya@esraa.edu.iq

Dr. Safaa Khalil Kazem
PhD in International Law
Al-Esraa University
College of Law
safaa@esraa.edu.iq

Received:
25/4/2026
Accepted:
30/4/2026
Published:
1/6/2026

Keywords:
Water Security, International Law, Shared Water Resources, Nile River, Sustainable Development

Journal of African Studies
volume (3)
Issue (23)
Dhul-Hijjah 1447 H

Absrract

Water security in Africa represents one of the most critical strategic challenges affecting sustainable development and regional stability. The continent hosts over sixty transboundary rivers, making cooperation among riparian states essential to prevent conflicts and ensure equitable and reasonable utilization of shared water resources. This study examines the international legal framework governing water management in Africa, focusing on the 1997 United Nations Convention on the Law of the Non-Navigational Uses of International Watercourses and relevant regional agreements. It also addresses the challenges in applying international law to Africa's shared basins—such as the Nile River—and proposes legal and institutional solutions to strengthen water governance across the continent.

المقدمة:

يشكل الأمن المائي في القارة الإفريقية أحد أبرز التحديات الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، إذ تتزايد الضغوط على الموارد المائية بسبب النمو السكاني السريع، والتغيرات المناخية، وتعدد الاستخدامات الاقتصادية والسياسية للمياه. فالقارة تضم العديد من أحواض الأنهار الدولية، مثل النيل والكونغو والنيجر، وهي أنهار عابرة للحدود تخضع لقواعد القانون الدولي العام التي تفرض مبادئ التعاون وعدم الإضرار بحقوق الدول المتشاطئة ومع ذلك، فإن التوترات السياسية، وضعف البنية التحتية القانونية والمؤسساتية، تجعل من إدارة الموارد المائية في أفريقيا مسألة معقدة تمس الأمن القومي للدول واستقرارها الاقتصادي والاجتماعي.[١]

يكتسب هذا الموضوع أهميته من كون المياه تمثل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وضمان الأمن الغذائي والصحي، والحفاظ على التوازن البيئي. كما أن النزاعات المائية، مثل النزاع حول سد النهضة في حوض النيل، تكشف عن ضرورة تفعيل آليات القانون الدولي العام، لاسيما مبادئ الاستخدام المنصف والمعقول وعدم التسبب في ضرر جسيم، بما يضمن التوزيع العادل والمعقول للمياه، وعدم الإضرار بالمصالح الحيوية للدول الأخرى.[٢]

ومن هنا، يسعى هذا البحث إلى تحليل واقع الأمن المائي الأفريقي في ضوء قواعد القانون الدولي العام، مع التركيز على الأطر القانونية الإقليمية والدولية، واستعراض أبرز النزاعات المائية في القارة، وبيان مدى كفاية الآليات القانونية القائمة في مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.

---

(١) مركز الدراسات الاستراتيجية. (٢٠٢٣). الأمن المائي في إفريقيا: تحديات الحاضر وآفاق المستقبل. القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية.ص٤٥.

(٢) سالم، أحمد. (٢٠٢١). اتفاقيات الأنهار الدولية وأثرها على الأمن المائي الإفريقي. بيروت: المركز العربي للأبحاث.ص٨٨.

اشكالية البحث

تتمثل مشكلة البحث في غياب إطار قانوني شامل وفعال يضمن إدارة الموارد المائية المشتركة في أفريقيا بطريقة عادلة ومستدامة، في ظل تزايد الضغوط السكانية والاقتصادية، وضعف الالتزام بالاتفاقيات الدولية. ويثير هذا الوضع تساؤلات حول مدى قدرة قواعد القانون الدولي العام على حماية الأمن المائي الإفريقي، وضمان حقوق جميع الأطراف في مواجهة النزاعات المتصاعدة.

أسئلة البحث

١. ما هو الإطار المفاهيمي والقانوني للأمن المائي في إفريقيا؟

٢. كيف ينظم القانون الدولي العام استخدام المجاري المائية الدولية المشتركة؟

٣. ما هي أبرز النزاعات المائية في القارة الإفريقية، وما دور القانون الدولي في تسويتها؟

٤. ما هي التحديات التي تعيق تطبيق قواعد القانون الدولي في إدارة الموارد المائية الإفريقية؟

٥. ما هي الحلول القانونية والمؤسساتية المقترحة لتعزيز الأمن المائي في إفريقيا؟

أهداف البحث

* تحليل الإطار القانوني الدولي المنظم لاستخدامات المياه المشتركة في إفريقيا.
* دراسة أبرز حالات النزاعات المائية الإفريقية، مع التركيز على حوض النيل كنموذج.
* تقييم دور الاتفاقيات الدولية والإقليمية في تحقيق الأمن المائي.
* اقتراح حلول عملية لتعزيز التعاون المائي الإقليمي في إطار القانون الدولي العام.

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على قضية استراتيجية تمس مستقبل القارة الإفريقية، ليس فقط من الناحية القانونية بل أيضًا من منظور الأمن القومي والتنمية المستدامة. كما يقدم البحث مساهمة علمية في توضيح مدى كفاية القواعد الدولية القائمة، والحاجة إلى تطويرها لمواجهة النزاعات المتزايدة حول الموارد المائية.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي من خلال دراسة النصوص القانونية الدولية، مثل مبادئ القانون الدولي العرفي للمياه، واتفاقيات الأحواض الإفريقية، مع تحليل الحالات التطبيقية للنزاعات المائية. كما يتم توظيف المنهج المقارن لمقارنة الأطر القانونية في مناطق مختلفة من أفريقيا وقياس فعاليتها.

المبحث الأول: الإطار النظري والقانوني للأمن المائي الإفريقي

يهدف هذا المبحث إلى وضع الأساس المفاهيمي والقانوني لدراسة الأمن المائي في إفريقيا، من خلال تحديد معنى الأمن المائي وأبعاده، ثم تحليل المبادئ والقواعد التي يقرها القانون الدولي العام لتنظيم استخدام الموارد المائية المشتركة، وأخيرًا بيان الإطار الإقليمي الأفريقي ودوره في دعم أو عرقلة تحقيق هذا الأمن.

المطلب الأول: مفهوم الأمن المائي وأبعاده في القارة الإفريقية

يُقصد بالأمن المائي القدرة على ضمان توافر كميات كافية من المياه ذات الجودة المناسبة لتلبية احتياجات الإنسان والأنشطة الاقتصادية والبيئية، مع حماية الموارد المائية من التلوث والنضوب.[١] ويتجاوز الأمن المائي مجرد وفرة المياه ليشمل إدارة الموارد بأسلوب مستدام يوازن بين العرض والطلب، ويحقق العدالة في التوزيع بين الدول والمجتمعات.

في القارة الإفريقية، يكتسب الأمن المائي أهمية خاصة لأسباب عدة:

١. النمو السكاني السريع: تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن عدد سكان أفريقيا قد يتضاعف بحلول عام ٢٠٥٠، ما يفرض ضغطًا هائلًا على الموارد المائية.[٢]

٢. التغير المناخي: تعاني القارة من موجات جفاف متكررة وتذبذب في معدلات الأمطار، الأمر الذي يفاقم ندرة المياه ويهدد الأمن الغذائي [٣].

٣. الطبيعة العابرة للحدود للأنهار: تضم أفريقيا أكثر من ٦٠ نهرًا دوليًا، أبرزها

(١) مركز الدراسات الاستراتيجية. (٢٠٢٣). الأمن المائي في إفريقيا: تحديات الحاضر وآفاق المستقبل. القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية. ص٣٢.

(٢) أحمد، محمد. (٢٠١٩). إدارة الموارد المائية في إفريقيا: التحديات والحلول. القاهرة: دار الفكر العربي. ص١١٧.

(٣) يوسف، سمير. (٢٠٢٠). التغير المناخي وأثره على المياه في إفريقيا. الخرطوم: دار جامعة الخرطوم. ص ٧٥.

نهر النيل والنيجر والكونغو، ما يفرض التزامًا قانونيًا بالتعاون بين الدول المتشاطئة .

وبذلك، فإن الأمن المائي الأفريقي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتنمية المستدامة، حيث تُعد المياه عنصرًا جوهريًا لتحقيق الأمن الغذائي والصحي، فضلًا عن كونها عاملًا حاسمًا في منع النزاعات المسلحة.

المطلب الثاني: الإطار القانوني الدولي للمجاري المائية المشتركة

ينظم القانون الدولي العام استخدام الأنهار والمجاري المائية المشتركة من خلال مجموعة من المبادئ والاتفاقيات التي تهدف إلى ضمان الاستغلال العادل والمستدام للموارد. من أبرز هذه المبادئ:

١. مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول: يقضي هذا المبدأ بأن تتمتع جميع الدول المتشاطئة بحق متساوٍ في الانتفاع بالمجاري المائية المشتركة بما يراعي مصالحها واحتياجاتها، كما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧ بشأن استخدام المجاري المائية الدولية والتي تعكس قواعد عرفية.[١]

٢. مبدأ عدم التسبب في ضرر جسيم: يوجب هذا المبدأ على الدول اتخاذ التدابير اللازمة لمنع إلحاق ضرر كبير بالدول الأخرى نتيجة استغلال الموارد المائي.[٢]

٣. مبدأ الإخطار والتشاور المسبق: يفرض على أي دولة تنوي تنفيذ مشروع مائي كبير على نهر دُوَليّ إخطار الدول المتشاطئة مسبقًا والتشاور معها.[٣]

وقد كرست محكمة العدل الدولية هذه المبادئ في أحكام عدة، أبرزها قضية نهر الدانوب بين هنغاريا وسلوفاكيا عام ١٩٩٧، حيث أكدت على ضرورة التعاون

---

(١) سالم، أحمد. (٢٠٢١). اتفاقيات الأنهار الدولية وأثرها على الأمن المائي الإفريقي. بيروت: المركز العربي للأبحاث. ص٩٠.

(٢) سالم، مصدر سابق ص١٠٢.

(٣) حسن، مصدر سابق ص٦١.

وحماية البيئة.[١]

تكتسب هذه المبادئ أهمية خاصة في أفريقيا بسبب وجود نزاعات مزمنة مثل أزمة سد النهضة في حوض النيل، حيث تتمسك إثيوبيا بحقها في التنمية، بينما تطالب مصر والسودان بضمانات بعدم الإضرار بحصصهما التاريخية من المياه.[٢]

المطلب الثالث: الإطار الإقليمي الأفريقي لتنظيم الموارد المائية

إلى جانب القانون الدولي العام، شهدت أفريقيا جهودًا إقليمية لتقنين إدارة الموارد المائية المشتركة. ومن أبرز هذه الأطر:

١. الميثاق الأفريقي للمياه (٢٠٠٠): يهدف إلى تعزيز التعاون الإقليمي وتبادل المعلومات حول الموارد المائية، إلا أن تطبيقه يواجه تحديات تتعلق بضعف الالتزام السياسي.[٣]

٢. مبادرة حوض النيل (١٩٩٩): تسعى إلى تعزيز التنمية المستدامة والتعاون بين دول الحوض، لكنها لم تتحول بعد إلى اتفاقية ملزمة لجميع الأطراف.[٤]

٣. اتفاقيات الأحواض الخاصة: مثل اتفاقية نهر السنغال واتفاقية نهر النيجر، التي أسست منظمات إقليمية لإدارة الموارد المائية، وتمثل نماذج ناجحة نسبيًا للتعاون.[٥]

غير أن هذه الأطر تعاني من ثغرات كبيرة، أبرزها غياب آليات فعالة لفض

(١) محكمة العدل الدولية. (١٩٩٧). قضية مشروع غابشيكوفو-ناغيماروس (هنغاريا/ سلوفاكيا). تقارير محكمة العدل الدولية.

(٢) حسن، مصدر سابق ص١١٠.

(٣) عبد الله، محمود. (٢٠٢٠). الاتحاد الإفريقي ودوره في إدارة الموارد المشتركة. القاهرة: دار النهضة العربية.ص٨٨.

(٤) حسن، مصدر سابق ص١٣٥.

(٥) أحمد، محمد. (٢٠١٩). إدارة الموارد المائية في إفريقيا: التحديات والحلول. القاهرة: دار الفكر العربي.ص١٥٥.

النزاعات، وضعف التنسيق بين الاتفاقيات الإقليمية والقواعد الدولية، وعدم كفاية التمويل لتنفيذ المشاريع المشتركة.

مما تقدم يتضح من العرض السابق أن الإطار القانوني للأمن المائي الأفريقي يتسم بالتعدد والتعقيد؛ فبينما توفر المبادئ العرفية الدولية أساسًا قانونيًا للتعاون، تظل فعالية هذه القواعد مرهونة بإرادة الدول الإفريقية والتزامها. كما أن الأطر الإقليمية، رغم أهميتها، تعاني من ضعف في آليات التنفيذ، ما يفتح الباب أمام النزاعات المائية.

المبحث الثاني: النزاعات المائية في أفريقيا وتطبيقات القانون الدولي العام

تتعدد النزاعات المائية في القارة الإفريقية نتيجة التداخل بين العوامل الطبيعية والسياسية والقانونية، إذ تضم القارة أكثر من ٦٠ نهرًا عابرًا للحدود، ما يجعلها ساحة خصبة للتوترات بين الدول المتشاطئة. يسعى هذا المبحث إلى تحليل أبرز النزاعات المائية الإفريقية وتبيان مدى كفاية القواعد القانونية الدولية في معالجتها، وذلك من خلال ثلاث مطالب رئيسة: عرض أهم النزاعات المائية، دراسة تطبيقات القانون الدولي فيها، ثم تقييم فعالية هذه التطبيقات في الحد من الأزمات.

المطلب الأول: أبرز النزاعات المائية في إفريقيا

تتوزع النزاعات المائية الإفريقية على أحواض متعددة، لكن تظل بعض الحالات أكثر وضوحًا من غيرها في إبراز التحديات القانونية والسياسية لإدارة المياه المشتركة:

١. أزمة سد النهضة في حوض النيل

يمثل مشروع سد النهضة الإثيوبي (GERD) على النيل الأزرق أحد أكبر النزاعات المائية في العالم. ترى إثيوبيا في السد حقًا مشروعًا لتحقيق التنمية وتوليد الطاقة الكهربائية، بينما تخشى مصر والسودان من تأثيره على حصصهما التاريخية من مياه النيل.[١]

وقد فشلت جولات التفاوض المتكررة برعاية الاتحاد الأفريقي والولايات المتحدة في التوصل إلى اتفاق نهائي ملزم بشأن قواعد الملء والتشغيل، ما أثار مخاوف من تصاعد التوترات إلى صراع إقليمي.[٢]

٢. نزاع نهر السنغال

يربط نهر السنغال بين أربع دول هي السنغال ومالي وموريتانيا وغينيا. شهد

---

(١) حسن، مصدر سابق، ص١١٠

(٢) سالم، مصدر سابق، ص ١٥٠.

الحوض نزاعات في الثمانينيات حول استغلال الموارد المائية، خصوصًا بين موريتانيا والسنغال، إلا أن إنشاء «منظمة استثمار نهر السنغال» (OMVS) عام ١٩٧٢ ساهم في تخفيف حدة التوتر عبر وضع قواعد للتقاسم العادل للمياه.[١]

٣. نزاعات حوض النيجر

يمتد نهر النيجر عبر تسع دول، ما جعله ساحة لخلافات متكررة بشأن بناء السدود والمشاريع الزراعية. وقد أنشئت «سلطة حوض النيجر» عام ١٩٨٠ كمنصة للتعاون، لكنها تعاني من ضعف الموارد المالية وقصور في تنفيذ القرارات[٢]

٤. نزاع بحيرة تشاد

أدى تراجع مساحة بحيرة تشاد بنسبة تزيد عن ٩٠٪ منذ ستينيات القرن الماضي إلى توترات بين نيجيريا وتشاد والكاميرون والنيجر بشأن استخدام المياه، ما يهدد الأمن الغذائي ويغذي النزاعات المسلحة في المنطقة.[٣]

تظهر هذه النزاعات أن ندرة المياه، إلى جانب غياب اتفاقيات ملزمة، تشكل عاملًا أساسيًا في تعقيد العلاقات بين الدول الإفريقية.

المطلب الثاني: تطبيقات القانون الدولي العام في النزاعات المائية الإفريقية

يقدم القانون الدولي العام مجموعة من القواعد والمبادئ التي تهدف إلى إدارة النزاعات المائية بطرق سلمية، إلا أن تطبيقها في القارة الإفريقية يواجه عقبات عملية وسياسية:

١. المبادئ العرفية للقانون الدولي للمياه: تنص هذه المبادئ على قواعد أساسية مثل الاستخدام المنصف والمعقول، وعدم التسبب في ضرر جسيم، وضرورة الإخطار

(١) أحمد، مصدر سابق، ص ١٦٦.

(٢) عبد الله، مصدر سابق، ص ٩٥.

(٣) يوسف، مصدر سابق، ص ١٠٢.

المسبق. ومع ذلك، يحد من فعاليتها غياب آليات رقابية قوية لضمان الالتزام بها .[١]

٢. القانون العرفي الدولي: رغم غياب التصديق على الاتفاقيات، يمكن تطبيق قواعد القانون العرفي مثل مبدأ السيادة المقيدة ومبدأ التعاون الدولي. على سبيل المثال، استندت مصر والسودان في مفاوضات سد النهضة إلى مبدأ عدم الإضرار لتبرير مطالبهما بضرورة التوصل إلى اتفاق ملزم.[٢]

٣. دور محكمة العدل الدولية وهيئات التحكيم: تُعد محكمة العدل الدولية (ICJ) من أبرز الهيئات القضائية التي يمكن اللجوء إليها لحل النزاعات المائية. ومع ذلك، لم يُسجل حتى الآن أي نزاع مائي إفريقي كبير أُحيل رسميًا إلى المحكمة، إذ تفضل الدول الإفريقية الحلول التفاوضية أو الوساطة الإقليمية.[٣]

٤. التعاون الإقليمي: لعبت المنظمات الإقليمية دورًا مهمًا في بعض الحالات. فعلى سبيل المثال، ساهمت «منظمة استثمار نهر السنغال» في تسوية الخلافات من خلال إنشاء مشروعات مشتركة، كما ساعدت «سلطة حوض النيجر» على وضع خطط لإدارة الموارد المائية بشكل جماعي رغم محدودية إمكاناتها.[٤]

المطلب الثالث: تقييم فعالية القانون الدولي في معالجة النزاعات المائية الإفريقية

رغم وجود إطار قانوني دُوَليّ وإقليمي، تبقى فعالية هذه القواعد محدودة في مواجهة النزاعات المائية الإفريقية. ويمكن تقييم ذلك من خلال جوانب عدة:

١. ضعف الإلزامية: تعاني أغلب الاتفاقيات من غياب آليات تنفيذ قوية، ما

(١) سالم، مصدر سابق، ص ١١٥.

(٢) المصدر نفسه ص ١٢٢.

(٣) حسن، مصدر سابق، ص ١٤٥.

(٤) أحمد، مصدر سابق، ص ١٧٢.

يتيح للدول التملص من التزاماتها دون عواقب قانونية.[١]

٢. التحديات السياسية: تؤثر الخلافات السياسية بين الدول، وعدم الثقة المتبادلة، في مسار المفاوضات، كما هو الحال في أزمة سد النهضة حيث تعيق الحسابات الجيوسياسية التوصل إلى اتفاق شامل.[٢]

٣. غياب الإرادة المؤسسية: تفتقر معظم منظمات الأحواض إلى التمويل والصلاحيات اللازمة لفرض قراراتها، ما يجعل دورها أقرب إلى استشاري من كونه ملزمًا.[٣]

٤. تأثير العوامل الخارجية: تلعب القِوَى الكبرى والمؤسسات المالية الدولية أحيانًا دورًا مزدوجًا، حيث تدعم مشروعات البنية التحتية دون ضمان التزامها الكامل بالقواعد القانونية، ما يزيد من حدة النزاعات.[٤]

يتضح من ذلك أن القانون الدولي يوفر مبادئ مهمة مثل الاستخدام العادل وعدم الإضرار، لكنه يظل بحاجة إلى تفعيل مؤسسي أكبر وإرادة سياسية حقيقية ليتمكن من الحد من النزاعات المائية في إفريقيا.

وتؤكد دراسة النزاعات المائية الإفريقية أن غياب اتفاقيات ملزمة وآليات تنفيذ فعالة يمثل التحدي الأكبر أمام تحقيق الأمن المائي. فرغم أن القانون الدولي العام يضع مبادئ واضحة للتعاون، إلا أن هذه المبادئ لا تتحول إلى واقع عملي إلا بوجود التزام سياسي وإقليمي جاد. وتبرز تجرِبة سد النهضة كنموذج حي يوضح حدود فعالية القانون الدولي عندما تغيب الإرادة المشتركة.

---

(١) عبد الله، مصدر سابق، ص ١٠١.

(٢) حسن، مصدر سابق، ص ١١٨.

(٣) أحمد، مصدر سابق، ص ١٨٩.

(٤) يوسف، مصدر سابق، ص١١٠

المبحث الثالث: آفاق تعزيز الأمن المائي الأفريقي في إطار القانون الدولي العام

يهدف هذا المبحث إلى استشراف سبل تطوير الأطر القانونية والمؤسساتية لتحقيق الأمن المائي الإفريقي، في ظل التحديات المتزايدة التي تفرضها التغيرات المناخية والنمو السكاني والمشاريع المائية العملاقة. ويركز على تحليل التحديات المستقبلية، واستعراض الحلول القانونية الممكنة، ثم اقتراح آليات عملية لتعزيز التعاون المائي في ضوء قواعد القانون الدولي العام.

المطلب الأول: التحديات المستقبلية للأمن المائي الإفريقي

رغم الجهود الدولية والإقليمية، لا تزل القارة الإفريقية تواجه تحديات هيكلية ومعقدة تحول دون تحقيق أمن مائي مستدام. وأبرز هذه التحديات:

١. التغيرات المناخية: تشير التقارير الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) إلى أن أفريقيا من أكثر القارات عرضة لتقلبات المناخ، حيث تتزايد موجات الجفاف والفيضانات، ما يؤدي إلى تقلب كميات المياه المتاحة.[١]

٢. النمو السكاني والطلب المتزايد: من المتوقع أن يتضاعف عدد سكان أفريقيا إلى أكثر من ٢,٥ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، وهو ما سيزيد من الطلب على المياه لأغراض الشرب والزراعة والصناعة.[٢]

٣. غياب البنية التحتية الملائمة: تفتقر العديد من الدول الإفريقية إلى شبكات مياه حديثة ومرافق تخزين وتوزيع فعّالة، ما يؤدي إلى هدر كميات كبيرة من المياه، ويقلل من كفاءة استغلال الموارد المائية المشتركة.[٣]

٤. النزاعات السياسية والجيوسياسية: لا تزال الخلافات الحدودية وعدم

---

(١) المصدر نفسه، ص ٥٨.

(٢) أحمد، مصدر سابق، ص٢٠٣.

(٣) عبد الله، مصدر سابق، ص١١٢.

الاستقرار السياسي في بعض المناطق تعيق جهود التعاون المائي. وتبرز أزمة سد النهضة كنموذج لما يمكن أن ينتج عن غياب التوافق من أزمات ممتدة.(١)

٥. ضعف الإطار القانوني الدولي: تعاني المبادئ والقواعد الدولية من ضعف في الإلزامية وصعوبة تطبيق العقوبات، ما يتيح للدول حرية واسعة في تفسير التزاماتها.(٢)

المطلب الثاني: الحلول القانونية والمؤسساتية الممكنة

لمواجهة هذه التحديات، يمكن توظيف مجموعة من الآليات القانونية والمؤسساتية التي يتيحها القانون الدولي العام لتقوية الأمن المائي الإفريقي:

١. تعزيز الاعتراف بالمبادئ العرفية الدولية

إن اعتراف أكبر عدد من الدول الإفريقية بهذه المبادئ وتطبيقها (الاستخدام المنصف وعدم الإضرار والتعاون) يمكن أن يوفر إطارًا موحدًا لإدارة المجاري المائية الدولية.(٣)

٢. تطوير اتفاقيات الأحواض

يتعين على الدول الإفريقية تحديث الاتفاقيات الإقليمية القائمة مثل اتفاقية حوض النيل أو النيجر لتصبح أكثر شمولًا وملاءمة للتحديات الراهنة، مع إدخال آليات إلزامية للتحكيم وفض النزاعات.(٤)

٣. إنشاء محاكم أو هيئات تحكيم إقليمية

يمكن للاتحاد الأفريقي أو المنظمات الإقليمية إنشاء هيئات تحكيم خاصة

(١) حسن، مصدر سابق، ص ١٢٥.

(٢) سالم، مصدر سابق، ص١٧٥.

(٣) المصدر نفسه، ص١٩٠.

(٤) حسن، مصدر سابق، ص١٥٥.

بقضايا المياه، بما يسمح بحل النزاعات بسرعة أكبر من محكمة العدل الدولية، وبما يتلاءم مع خصوصيات القارة.[١]

٤. تفعيل مبدأ «المشروعات المشتركة»

من خلال إقامة مشروعات مائية وتنموية مشتركة (سدود، محطات طاقة، شبكات إرواء)، يمكن تعزيز الثقة بين الدول المتشاطئة وتحقيق مكاسب اقتصادية متبادلة تقلل من النزاعات.[٢]

٥. ربط الأمن المائي بالتنمية المستدامة

إدراج مبادئ التنمية المستدامة وأهدافها (SDGs) في الاتفاقيات الإقليمية والدولية يعزز من التزام الدول بحماية الموارد المائية للأجيال القادمة .[٣]

المطلب الثالث: آليات تعزيز التعاون المائي في إفريقيا

إلى جانب الحلول القانونية، تبرز الحاجة إلى آليات عملية لدعم التعاون المائي الإقليمي والدولي:

١. بناء القدرات المؤسسية

يتطلب تعزيز الأمن المائي الأفريقي الاستثمار في مؤسسات إدارية وتقنية قادرة على إدارة الموارد المائية بكفاءة، بما يشمل التدريب ونقل التكنولوجيا الحديثة.[٤]

٢. تشجيع الشفافية وتبادل البيانات

إن تبادل المعلومات الهيدرولوجية والبيئية بشكل دوري بين الدول المتشاطئة

---

(١) عبد الله، مصدر سابق، ص١٣٣.

(٢) احمد، مصدر سابق، ص٢١٨.

(٣) مركز الدراسات الاستراتيجية، ص ٧٨.

(٤) أحمد، مصدر سابق، ص ٢٢٥.

يقلل من الشكوك، ويتيح وضع خطط مشتركة للاستغلال الأمثل للموارد.[١]

٣. تمويل دَوْليّ وإقليمي مستدام

يجب تفعيل دور المؤسسات المالية الإفريقية والدولية في تمويل مشاريع إدارة المياه والبنية التحتية، على أن يشترط التمويل احترام القواعد القانونية الدولية.[٢]

٤. إشراك المجتمعات المحلية

لا يقتصر الأمن المائي على الحكومات، بل يتطلب إشراك المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في وضع السياسات وتنفيذ المشاريع لضمان استدامتها.[٣]

٥. التكامل مع سياسات المناخ والطاقة

إن ربط الأمن المائي بسياسات التكيف مع التغير المناخي وخطط الطاقة المتجددة يعزز من قدرة الدول على مواجهة الأزمات، خصوصًا في مناطق الجفاف.[٤]

مما تقدم يؤكد التحليل أن تعزيز الأمن المائي في أفريقيا يتطلب مقاربة شاملة تجمع بين تطوير الأطر القانونية وتفعيل التعاون الإقليمي والدولي. فالقانون الدولي يوفر أساسًا متينًا من خلال مبادئ مثل الاستخدام المنصف وعدم الإضرار، إلا أن فعاليته تظل رهنًا بمدى استعداد الدول الإفريقية للالتزام السياسي والمؤسسي. إن التحديات المقبلة، وعلى رأسها التغيرات المناخية والزيادة السكانية، تجعل من تبني حلول مبتكرة ومتكاملة ضرورة ملحة لضمان استدامة الموارد المائية للأجيال القادمة.

---

(١) حسن، مصدر سابق، ص ١٦٨.

(٢) سالم، مصدر سابق، ص ٢٠٥.

(٣) عبد الله، مصدر سابق، ص ١٤٥.

(٤) يوسف، مصدر سابق، ص ١٤٢.

الخاتمة:

يتضح من خلال هذا البحث أن الأمن المائي في أفريقيا قضية معقدة تتداخل فيها الأبعاد القانونية والسياسية والاقتصادية والبيئية. ورغم وجود قواعد قانونية دولية واضحة تنظم استخدام الموارد المائية العابرة للحدود، فإن تحديات الالتزام السياسي، والنزاعات الإقليمية، والزيادة السكانية، والتغيرات المناخية، تجعل تحقيق الأمن المائي عملية صعبة ومعقدة.

إن الحلول المستقبلية تتطلب مقاربة شاملة تجمع بين القانون الدولي والاتفاقيات الإقليمية، وتفعيل التعاون بين الدول، والاستثمار في مشاريع مشتركة، واعتماد الإدارة المتكاملة للموارد المائية. كما يجب توسيع مشاركة المجتمع المحلي والمؤسسات الدولية لضمان استدامة الموارد المائية وحماية الأمن البيئي والاقتصادي في القارة.

الاستنتاجات:

١. يتضح من الدراسة أن الأمن المائي في أفريقيا يمثل قضية استراتيجية حيوية ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالتنمية المستدامة، والأمن الغذائي، والاستقرار السياسي.

٢. القواعد القانونية الدولية، مثل المبادئ العرفية، توفر إطارًا نظريًا قويًا لضمان الاستخدام العادل وعدم الإضرار بالدول المتشاطئة، إلا أن فعالية هذه القواعد محدودة بسبب ضعف الالتزام السياسي وقصور آليات التنفيذ.

٣. النزاعات المائية الإفريقية، مثل أزمة سد النهضة وحوض النيل وحوض النيجر، تعكس الصعوبات العملية في تطبيق القانون الدولي، حيث يواجه التعاون الإقليمي تحديات تتعلق بالمصالح المتضاربة والموارد المحدودة.

٤. تعزيز الأمن المائي الأفريقي يحتاج إلى دمج الأطر القانونية الدولية مع الاتفاقيات الإقليمية، وتفعيل التعاون بين الدول، واستثمار المشاريع المشتركة، واعتماد سياسات الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

٥. الإدارة المستدامة للمياه والربط بين الأمن المائي والتنمية الاقتصادية والبيئية يُعَدّان شرطًا أساسيًا لتقليل النزاعات وضمان استدامة الموارد للأجيال القادمة.

التوصيات:

١. تعزيز الاعتراف بالمبادئ الدولية: حث الدول الإفريقية على الاعتراف الرسمي بالمبادئ العرفية للقانون الدولي للمياه وتكييف تشريعاتها الوطنية بما يتوافق معها.

٢. تعزيز التعاون الإقليمي: دعم إنشاء مؤسسات إقليمية قوية وفعّالة مثل "مبادرة حوض النيل" و"سلطة حوض النيجر"، مع وضع آليات إلزامية لحل النزاعات.

٣. تفعيل إدارة الموارد المائية المتكاملة: اعتماد سياسات إدارة شاملة تشمل التقنيات الحديثة للري، وإعادة تدوير المياه، والحفاظ على النظم البيئية.

٤. تمويل مستدام وبناء القدرات: زيادة الدعم المالي والفني من المؤسسات الإقليمية والدولية لتطوير البنية التحتية المائية وتعزيز قدرات العاملين في قطاع المياه.

٥. مشاركة المجتمع المحلي: إشراك المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في وضع السياسات وتنفيذ المشاريع لضمان استدامتها والحد من النزاعات.

٦. ربط الأمن المائي بمواجهة تغير المناخ: تضمين استراتيجيات التكيف مع التغير المناخي في إدارة الموارد المائية لضمان قدرة الدول على مواجهة الأزمات المستقبلية.

قائمة المراجع:

١. أحمد، محمد. (٢٠١٩). إدارة الموارد المائية في إفريقيا: التحديات والحلول. القاهرة: دار الفكر العربي.

٢. حسن، علي. (٢٠٢٢). النزاعات المائية في إفريقيا: أطر قانونية وإقليمية. عمان: دار المسيرة.

٣. سالم، أحمد. (٢٠٢١). اتفاقيات الأنهار الدولية وأثرها على الأمن المائي الإفريقي. بيروت: المركز العربي للأبحاث.

٤. عبد الله، محمود. (٢٠٢٠). الاتحاد الأفريقي ودوره في إدارة الموارد المشتركة. القاهرة: دار النهضة العربية.

٥. يُوسُف، سمير. (٢٠٢٠). التغير المناخي وأثره على المياه في إفريقيا. الخُرْطُوم: دار جامعة الخُرْطُوم.

٦. مركز الدراسات الاستراتيجية. (٢٠٢٣). الأمن المائي في إفريقيا: تحديات الحاضر وآفاق المستقبل. القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية.

٧. محكمة العدل الدولية. (١٩٩٧). قضية مشروع غابشيكوفو–ناغيماروس (هنغاريا/ سلوفاكيا). تقارير محكمة العدل الدولية.